

## «الأمناء» تستطلع آراء الموظفين والعمال عن أسباب انهيار العملة وتأثيرها على ارتفاع الأسعار

# ما دور البنك من عمليات شراء العملة الصعبة وانهيار العملة المحلية؟

# وماتزال معاناة الموظفين في الجنوب مستمرة

الأمناء / استطلاع : مريم بارحمة :

تتفاقم معاناة شعب الجنوب منذ سنوات نتيجة لعجز وفشل الحكومة في توفير مقومات الحياة الأساسية والضرورية للعيش بكرامة. ويتطلع شعب الجنوب من الحكومات المتعاقبة وضع حد للتدهور الاقتصادي والمعيشي، وانهيار العملة، والعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالح الشعب الحيوية ومقدراته وموارده، وإعادة الأمل للمواطن الجنوبي البسيط في تحسين المستوى المعيشي وتوقف التدهور الاقتصادي الكارثي الذي ألحق الضرر بشعب الجنوب وخلق طبقة تحت خط الفقر من المعدمين وعلى رأسهم العمال والموظفين وطبقة أخرى من المترفين المستأثرين والمنتفعين بخيرات الجنوب وحدهم دون سواهم.

«الأمناء» استطلعت آراء الموظفين والعمال عن أسباب انهيار العملة وما تأثيرها على ارتفاع الأسعار وخاصة السلع الغذائية؟ وما دور البنك اليمني من عمليات شراء العملة الصعبة وضعف وانخفاضها على تأخير رواتب الموظفين؟ كذلك تدهور العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وارتفاع الأسعار طعن الطبقة الوسطى فأصبح الشعب إما طبقة فقيرة ومعدمة أو طبقة ثرية ومترفة، فما انعكاسات ذلك على المجتمع واستقراره؟ وما أهم مطالب الموظفين والعمال من الحكومة؟ وهل هناك دور للحكومة بتوصيل المواطن إلى هذه الحالة من التدهور المعيشي؟ وأين دور النقابات في المطالبة بحقوق الموظفين والعمال ورفع رواتبهم للعيش بكرامة وانتزاع كافة حقوقهم؟

-وضع اقتصادي هش

البداية مع الأكاديمي د. حسين سعيد الملغسي، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، يتحدث معنا عن أسباب

انهيار العملة وتأثيرها على ارتفاع الأسعار وخاصة السلع الغذائية، قائلاً: «إن مؤشر سعر صرف الريال اليمني بالعلاقة إلى العملات الأجنبية يشير إلى طبيعة الوضع الاقتصادي الهش في البلاد ويمكن القول أن الأسباب الرئيسية لانهيار سعر الصرف هي:

- الحرب والاضطرابات السياسية والأمنية وانقسام مؤسسات الحكومة.

- الأزمة الاقتصادية والتي تتمثل بتعطيل التنمية والانتاج والاستثمار وانقسام الاقتصاد والسوق.

- وقف الصادرات النفطية وخسارة أكبر مورد مالي للبلد.

- تصفير رصيد الحكومة من العملات الأجنبية وشحة الموارد الخارجية من العملات الصعبة.

- ضعف تحصيل الموارد المالية من مصادرها المعروفة.

- انقسام البنك المركزي والسوق المالية وتعدد طبقات الريال وتعدد أسعار الصرف.

- عدم قدرة البنك المركزي على السيطرة على سوق الصرف.

- المضاربة في العملات بسبب تحول الصرافة إلى نشاط تجاري.

- انتهاج سياسة حرية سعر الصرف في بيئة غير مواتية.

ويُرجع د. الملغسي أسباب ارتفاع أسعار السلع في السوق إلى:

مباشرة؛ لأن السلع تقيم بالعملات الأجنبية.

- الازمات والحروب في اليمن وأوكرانيا وغزة وما يسببه من ارتفاع أسعار السلع بسبب التأثير على انتظام سلاسل الامداد والتوريد إلى البلاد.

- ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين للسلع إلى الموانئ اليمنية بسبب المواجهات في البحر الاحمر.

- ضعف اعتماد البلاد على المنتجات المحلية.

- زيادة تكاليف نقل السلع من الموانئ إلى الاسواق وبروز نقاط جباية غير شرعية وغير مبررة واحتكار النقل والتقطعات وغيرها.

- غياب الاعتدال والترشيد

ويضيف الأستاذ عبدالله ناصر المرعدة، مدير الإدارة السياسية لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي محافظة شبوة، قائلاً: «من الأسباب والعوامل التي أثرت في التراجع والتدهور الراهن لسعر العملة المحلية من أهمها وأبرزها نقص الاحتياطي من العملة الصعبة،

دور الحكومة وانفلات مهمتها في حماية الشعب من مظاهر الفقر والمجاعة، وتحولها اعضائها والمعنيين بشؤون بمداخيل وعائدات أموالها إلى عصابات من السماسرة يتسابقون على العرض والطلب لتنمية مصالحهم الخاصة.»

-شبكة من المخاطر

وبدوره أ. عبدالله المرعدة، يتحدث عن انعكاسات تدهور العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وارتفاع الأسعار على المجتمع واستقراره، قائلاً: «لا شك إن مثل ذلك يؤدي على المدى القريب والبعيد إلى إنتاج ظروف وأوضاع قلقة وغير مستقرة، لابد ان تؤثر تداعياتها ونتائجها على مختلف الجوانب والمسارات المتصلة بحياة المجتمع، وبرامج الحكومة وأنشطتها، حيث من شأن أي فشل أو تدهور في الجانب الاقتصادي أن يؤدي بالضرورة إلى بروز تحديات وتهديدات في المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والعسكرية

سواء؛ بسبب سياسات الحكومة غير الرشيدة مثلاً شراء الوقود بدون عمل مناقصات؛ أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود في فترات متقاربة وانعكس ذلك على الموظفين وعامة المواطنين؛ مما أدى إلى ارتفاع في سعر المواصلات وهذا يستهلك المرتبات والمعاشات وميزانيات الأسر، ثم جاء تأخير راتب الموظف، حيث يصل صبر الموظف إلى أربعين أو خمسة وأربعين يوماً ليستلم نفس المعاش الهزيل مع زيادة في أسعار الغذاء والمواصلات، وإذا حدث طارئ كالمريض أو وفاة لا قدر الله تزيد معاناة وهموم الموظف. والحلول تكمن في كبح جماح ارتفاع العملات أمام العملة المحلية، وعودة مصافي عدن للعمل والموانئ، ووضع استراتيجية أجور ومرتبات تتناسب مع المتغيرات وارتفاع الأسعار الجنوبي.»

-عقاب جماعي

بينما الاستاذة جميلة سعيد الجمحي، رئيس النقابة العامة للخدمات الادارية والاجتماعية، تتحدث عن دور للحكومة بتوصيل المواطن إلى هذه الحالة من التدهور المعيشي، بقولها: «بالتأكيد للحكومة الدور الأساسي والرئيسي في توصيل المواطن الجنوبي إلى مرحلة الفقر المدقع والعوز الشديد من ارتفاع العملة وعدم تفعيل المرافق الحكومية الانتاجية ذات المردود المالي مثل المصافي والموانئ، وتشجيع الفساد في معظم مرافق الحكومة وعدم محاسبة الفاسدين، وعدم تفعيل الرقابة والمحاسبة، فالحكومة تمارس العقاب الجماعي للمواطن الجنوبي؛ لأنه تحرر من الاستعباد وتجرحه إلى استعباد من اخر ألا وهو الجوع.»

-ثورة عارمة

بينما الأستاذ لطف سالم صالح البان، الأمين العام للنقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين، يوضح دور النقابات في المطالبة بحقوق الموظفين ورفع رواتبهم للعيش بكرامة وانتزاع كافة حقوقهم قائلاً: «صراحة الأوضاع المعيشية للموظفين ومن ضمنهم المعلمين والتربويين الجنوبيين وصلت إلى مستوى ما تحت الفقر وهذا يرجع بالدرجة الأساسية للحكومات المتعاقبة منذ 1994م التي مارست السياسة المنهجية لتدمير كل مقومات الحياة لشعب الجنوب في كل المجالات،»

مضيفاً: «أما من ناحية عملت النقابات للدفاع عن حقوق الموظفين ومن ضمنهم المعلمين، عملت النقابات دور كبير للدفاع عن حقوق الموظفين والمعلمين، وطالبت بحقوقهم من علاوات وتسويات وبهيكلا أجور جديد يتناسب مع الوضع المعيشي الحالي للموظفين والمعلمين وهي مستمرة في هذا النضال والذي يتمثل بالتظاهرات والاعتصامات والبيانات، ولكن تصدم مع تلك الحكومات المتعاقبة التي همها الوحيد العبث والفساد وتوزيع مقدرات وخيرات البلاد على نفسها وجماعات الفساد هذا من جانب، ومن جانب آخر أن التحالف العربي منذ حرب 2015م وهو الذي يعين هذه الحكومات التي يتركز هدفها الدفين على شعبنا الجنوبي وتمارس سياسة الفساد؛ لأن المخرج يسعى بكل الطرق ان تبقى الأمور غير مستقرة ومعلقة من حيث:

-عدم استقرار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ( الدولار الأمريكي والريال السعودي).

- تأخير صرف رواتب الموظفين والمعلمين إلى ما بعد خمسين يوم.

- خلق وضع خدماتي سيء (لا كهرباء ولا ماء).

وأمام هذه الأوضاع السيئة والمفتعلة والمستمرة في عبثيتها تجد النقابات أن تحشد كل قواها مع الجماهير لثورة عارمة لأجل إسقاط الحكومة وطردها ومن له علاقة.»

فيما تؤكد دكتورة رنا علي ابراهيم السوروري، رئيس العلاقات العامة في المكتب التنفيذي لاتحاد عام نساء الجنوب، قائلة: «ازدادت أوضاع الموظفين

والأمنية، وبمرور الزمن تتداخل وتتفاعل كل هذه التحديات والتهديدات على نحو سلبي، يورث وينمي شبكة من المخاطر التي تعصف بكيان المجتمع، وتعطل قدرة الحكومة على تأدية وظائفها التقليدية والوفاء بالتزاماتها الأساسية.»

-حقوق مشروعة مسلوقة

وتتحدث الأستاذة اشراق محمد عبده حنبلة، موجهة وزارية بوزارة التربية والتعليم، عن مطالب الموظفين والعمال من الحكومة قائلة: «مطالبنا حق مشروع وقانوني ومنها: إعادة هيكلة قانون الأجور والمرتبات بما يتناسب مع الأوضاع المعيشية، واطلاق العلاوات السنوية والتسوية كافة بأثر رجعي، إذ أن الراتب لا يكفي شراء البسطة متطلبات الحياة، وكذلك صرف مستحقات المتقاعدين، وتوفير الرعاية الطبية والصحية لجميع القطاعات والوزارات ومنها وزارة التربية والتعليم، وبناء مشاريع سكنية للموظفين وتوفير منازل للعيش والسكن فيها بدلا عن الإيجارات، كما وهناك مطالب بتثبيت المتقاعدين في جميع الهيئات والوزارات.»

-سياسات الحكومة غير الرشيدة

فيما تؤكد دكتورة رنا علي ابراهيم السوروري، رئيس العلاقات العامة في المكتب التنفيذي لاتحاد عام نساء الجنوب، قائلة: «ازدادت أوضاع الموظفين

